	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة عبد الحميد ابن – باديس	
	الملتقى الوطني حول: **المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة** **يومي: 29/28 / 2017/11**	

التنمية المستدامة " حالة الجزائر واقع وآفاق"

من إعداد:

زكريا محي الدين	hamza.zakarya.mohyiddine@gmail.com	جامعة مستغانم
بن يعقوب مروة	yaguniv@gmail.com	
بن حجوبة حميد	benhadjoubahamid@gmail.com	

ملخص الدراسة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بموضوع التنمية المستدامة وكذا تجربة الجزائر في تحقيقها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في سرد تاريخ نشأة وتطور هذا المصطلح عبر الزمن، وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق ما هو مطلوب منها مقارنة بالدول التي قطعت أشواط كبيرة في ذلك.

Résumé :

Cette étude a pour objectif d'introduire et bien définir le terme du développement durable ainsi que l'expérience de l'Algérie pour assurer ce dernier.

Notre étude repose sur l'approche descriptive et l'approche historique, afin d'exposer l'origine et l'évolution de ce terme au fil du temps

Les résultats de ce travail présent montre que malgré les efforts exercé par l'état algerien pour atteint l'objectif prévu nous restons encore loin par rapport au autres pays

المقدمة

منذ التسعينات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، بحيث يعتبر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (SNUED)المعروف بقمة الأرض في ريو دي جانيرو، بالبرازيل من أهم النشاطات الدولية، الذي هدف أساسا إلى تطوير مبادئ التنمية المستدامة، ومن بين هذه المبادئ حماية البيئة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ومن خلال هذا المؤتمر تم التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة الذي يعتبر تحقيقها من أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، لذا أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لمعالجة الفقر من خلال زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للأفراد للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية، الذي يرافقها العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة، مما يقتضي إيجاد نموذج تنمية قادر على تحقيق هذه المتطلبات.

لقد اعتمدت تجارب التنمية على الإطار النظري الذي وضعه اقتصاديو الغرب الذين لم تكن لديهم نظرية أو رؤية كاملة عن التنمية وبالتالي انطلقوا في دراسة وضع هذه الأطر من خلال التجربة الغربية في النمو .و نتيجة للتبعية الفكرية فلقد أخذ مثقفو المجتمعات المتخلفة ما قدم إليهم على أنه الوصفة الجاهزة واللازمة للتنمية[1].

ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة فهي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى. كما أن سوء تسيير الإنسان للبيئة وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها وإن جوهر سياسات التنمية التي اتبعتها الدول المتخلفة يكمن في السعي للوصول إلى نمط الحياة الغربي دون مراعاة لطبيعة الهيكل الاقتصادي

---

[1] إتحاد الاقتصاديين العرب،" **المشكلات الاقتصادية المعاصرة و مستقبل التنمية العربية**"، دار الرازي ، الكويت، الجزء الثاني، 1988، ص38 .

والاجتماعي في مجتمعاتها مما خلق نوعا من التنمية المشوهة والتخلخل الاجتماعي و دعم من ذلك عدم العدالة في توزيع الدخل القومي ولكي تكون تنمية ناجحة لا بد أن تكون منسجمة مع البيئة.هذه التنمية المنسجمة مع شروط وضوابط البيئة هي التنمية المستدامة، وسنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى:

المحور الأول: التنمية المستدامة؛

المحور الثاني: التنمية المستدامة العربية؛

المحور الثالث : تجربة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة.

بناءاً على هذا نطرح السؤال التالي:

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية ؟ وما مفهوم التنمية المستدامة؟
- ما هي ما هي انجازات الدول العربية و مجهودات الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة؟

الأهمية

- تستمد أهمية الدراسة من الأهمية التي تكتسبها التنمية المستدامة في الاقتصاديات الدولية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة،
- تسليط الضوء على مصطلح التنمية المستدامة وأبعادها؛
- التنمية المستدامة توفر فرص وبدائل للمؤسسات الجزائرية من أجل التطور أكثر؛
- تحليل التنمية المستدامة وعرضها بصفة مبسطة،إضافة إلى كونها ضرورة إلى الجزائر لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

الأهداف

يمكن حصر مجموعة الأهداف وراء هذه الدراسة فيما يلي:

- التطرق إلى أهداف والمبادئ المحددة للتنمية المستدامة؛
- تسليط الضوء على مختلف مؤشرات التنمية المستدامة؛
- التعرف وتحديد المفاهيم المتعلقة بـ: (التنمية. التنمية المستدامة)
- إبراز إسهامات التنمية المستدامة في اقتصاديات الدول؛
- إظهار واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة وآفاقها المستقبلية.

منهج البحث:

من أجل إرساء مفاهيم التنمية المستدامة ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة التنمية المستدامة الذي فرضتها التحولات العالمية وخاصة الاقتصادية ومتطلباتها.

الخطة

للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور تطرقنا في المحور الأول إلى التنمية المستدامة كتمهيد للبحث وفي المحور الثاني إلى المؤشرات والانجازات العربية في مجال التنمية المستدامة وفي المحور الثالث والأخير تناولنا تجربة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: التنمية المستدامة

الفرع الأول : فكرة التنمية المستدامة

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة للوجود لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة مجهودات جبارة ومستمرة للمنظمات والهيئات الدولية والخبراء والعلماء وغيرهم حول أهمية البيئة الطبيعة بجانب البيئة الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة وسنتطرق إلى هذا من خلال:

بين عام 1972 و عام 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة الأول عقد في استوكهلم (السويد) عام 1972 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان " والثاني عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية "، والثالث انعقد في جوهانسبورغ في سبتمبر 2002 تحت اسم " مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. "

تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم و استيعاب العلاقة بين الإنسان و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه ويمارس نشاطات الحياة.

في عام 1972 اصدرت الأمم المتحدة تقريرا حول (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية وأنه اذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي احتياجات المستقبل وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات (و الموارد غير المتجددة (حقول النفط، الغاز) يهدد المستقبل[2].

---

[2] ، أسماء مطوري، (**الرابطة الولائية للفكر والابداع**)، الثقافة البيئية الوعي الغائب، مطبعة مزوار للنشر والتوزيع، الوادي، 2008، ص 109.

و في عام 1973 هزت أزمة البترول العالم و نبهت إلى أن الموارد محدودة الحجم ،و في عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون، نبهت هده الوثيقة الأدهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء، و في عام 1987 اصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقرير" مستقبلنا المشترك كانت رسالته الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية، ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام 1992، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني و العالمي ووضع المؤتمر أجندة 21 " تضمنت 40 فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد في مجالات التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية ، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية والجدول التالي يوضح مختلف المراحل والتطورات التاريخية التي أوصلت مصطلح التنمية المستدامة:

الجدول(1-1): تحولات النمو إلى التنمية المستدامة عبر الزمن.

السنة	الاهتمام
1950	نشر أول تقرير حول حالة البيئة العالمية
1968	إنشاء نادي روما
1972	تقرير نادي روما حول حدود النمو
1972	قمة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ستوكهولم)
1982	تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن حالة البيئة العالمية
1987	تقرير "مستقبلنا المشترك" من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية
1992	مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانييرو
1997	بروتوكول كيتو
2002	مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة
2005	عودة بروتوكول كيوتو للواجهة
2007	مؤتمر بالي
2010	قمة المناخ (كوبنهاغن)

المصدر: من إعداد الباحثين(بناء على الاحصائيات والتطورات التاريخية للتنمية المستدامة).

الفرع الثاني: التنمية المستدامة

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من: التنمية، والمستدامة.

- التنمية في اللغة مصدر من الفعل (نمّى) يقال : أنميت الشيء ونمّيته : جعلته ناميا[3].
- المستدامة : مأخوذة من استدامة الشيء أي : طلب دوامه[4].

يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجي حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي[5].

تعريف Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي[6].

تعريف تقرير برونتلاند عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر[7].

تعريف الفاو (الذي تم تبنيه في عام 1989:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية . إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه

---

[3] لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر، ص 341.

[4] لسان العرب، نفس المرجع، الجزء الثاني عشر، ص213.

[5] ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم،"**التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23 .

[6] عمار عماري،"**إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**"، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف، ص 4.

[7] دوجلاس موسشين،"**مبادئ التنمية المستدامة**"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص 63.

والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[8]. "

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems). وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا. وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموي المعمول بها التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين[9].

مبادئ التنمية المستدامة :للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ يمكن أن نذكرها فيما يلي[10]:

- **تحديد الأولويات بعناية:** اقتضت خطورة المشكلات البيئية، وندرة الموارد المالية إلى التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج عل مراحل للمشكلات التي يجب التصدي لها بلا إبطاء؛

- الاستخدام الرشيد للموارد البيئية الناضبة والتوقف عن هدرها في إسراف لا مبرر له،والاستثمار في تأمين موارد بديلة؛

- الاستفادة من كل دولار :كانت معظم السياسات البيئية،بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكلفة التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية ؛

---

[8] دوناتو رومانو، "**الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**"، وزارة الزراعة ولاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص 56.

[9] الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السنبل، "**دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي،(الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 07.

[10] عبد القادر عويبنان،" **تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة** "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص :نقود مالية وبنوك،جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008ص 26.

- **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف**:بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر وخفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع؛

- الالتزام في استهلاك الموارد المتجددة)نباتا وحيوانا (بقدرة هذه الموارد على تجديد نفسها ،حتى لا تفنى مع مرور الزمن؛

- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ذلك ممكنا:إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ وغالبا من حيث التطبيق؛

- الإشراك الكامل للمواطنين على التصدي للمشكلات البيئية، وبالتالي تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة ؛

- الالتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما بلغته فيها من نفايات وملوثات؛

- إدماج البيئة من البداية:عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية الأساسية.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

مما سبق يتضح أن للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، فتشمل الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي[11]:

البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

- الطاقة؛

---

[11] أ. زرمان كريم، " **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2009** "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع ، المركز الجامعي خنشلة، جوان 2010، ص ص : 197- 1998.

- التنوع البيولوجي؛
- القدرة على التكيف؛
- الإنتاجية البيولوجية.

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

البعد الاقتصادي :يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، اذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية .وتمثل العناصر التالية البعد الاقتصادي:

- النمو الاقتصادي المستديم؛
- العدالة الاقتصادية؛
- اشباع الحاجات الأساسية؛

وتوفق التنمية المستدامة بين البعدين السابقين من خلال ضرورة المحافظة على الطبيعة من جهة وضرورة تقدير نتائج الأعمال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.

البعد الاجتماعي تتميز التنمية المستديمة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني اذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال .اذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فان كل من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي، ونذكر فيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:

-المساواة في التوزيع؛

-المشاركة الشعبية؛

-التنوع الثقافي؛

-الإنصاف والعدل في اختيارات النمو.

المحور الثالث: تجربة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

أولا:و اقع التنمية المستدامة في الجزائر

ثانيا: الاستراتجية في مجال التنمية المستدامة

وضعت إستراتجية للعشرية من 2001- 2011 تتركز حول تحقيق الأهداف التالية:

- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.
- العمل على تحقيق النمو المستدام وتقليص حدة الفقر من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة موضوع عقلنة الاعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها امرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.
- حماية الصحة العمومية للسكان من خلال التربية والتحسس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكياتهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربيين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية... لنصل لتحقيق المثل القائل درهم وقاية خير من قنطار علاج ".

إن التنمية المستدامة تقوم على أربعة ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها وهي الركيزة البشرية، الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية[12].

ثالثا : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

بادرت وزارة المالية في الإطار الموجه لدعم النمو و تهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع التالية[13]:

-مشروع حماية الساحل؛

-مشروع حماية التنوع البيولوجي ؛

-إنجاز مشروع خاص بالبيئة؛

---

[12] خبابة صهيب،" **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في الأورو الأورو مغاربية"، "دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2011/ 2012، ص 156.

[13] أوشن حنان، " **الطاقة البديلة وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بالجزائر**"، جامعة عباس لغرور خنشلة، ص 25.

-وضع دراسة خاصة بالبيئة و تهيئة الإقليم ؛

-مشروع خاص بتوفير الماء الشروب؛

-عمليات تحسين المحيط الحضري ؛

-مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية .

و في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية و الإنتاجية ، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول السوق العالمية .

و في إطار الإنعاش الاقتصادي ، تم انجاز عمليات تخص إنهاء أشغال اكبر من 10 مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحضرية للبلاد إضافة غلى هدا هناك أعمال أنجزت و أعمال في قيد الإنجاز نذكر منها

-تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها؛

-وضع جهاز مراقبة الهواء؛

-مشروع انجاز الحظيرة الوطنية " دنيا " و التي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر و المدينة الجديدة بسيدي عبد الله؛

-إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط و الذي يهدف إلى الحماية و الاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة؛

-تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية "رام سار " في أحواض أبيرة ، العصافير ملاح ، وطونقا بولاية الطارف.

أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فيتعلق الأمر ب: قصبة الجزائر ، قصر الداي بوهران وقسنطينة، حضيرة الطاسيلي، الأهقار، منطقة ميزاب، قلعة بني حماد .....الخ.

مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر:

يختص هذا البرنامج بإيصال الكهرباء لـ 20 قرية بالجنوب ذات المعيشة القاسية بسبب صعوبة إيصال الكهرباء لها بالوسائل التقليدية كالبترول وهذه القرى هي ولايات الجنوب (تندوف، تمنراست، أدرار، اليزي)، تعتبر شركة سونالغاز المؤسسة المسؤولة عن

إنجاز هذا البرنامج، لذلك بادرت بفتح مجال المشاركة أمام الشركات الأجنبية وكذا مراكز البحث والتنمية، ويهدف هذا البرنامج إلى[14]:

- إيجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طور النفاذ؛
- استخدام مصدر الطاقة نقي ونظيف وغير ناضب باستخدام الطاقة الشمسية يمكن تخفيض سعر تكلفة الإنارة في القرى النائية وكذا ترقية الأداء في المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس؛
- توفير مناصب شغل جديدة وفي مختلف القطاعات لامتصاص البطالة؛
- الاقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها إلى إقامة المشاريع التنموية؛
- تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن؛
- ومن بين واقع إنجاز هذا المشروع : قرية مولاي لحسن بتمنراست، قرية غار جبيلات، قرية حاسي منير، قرية تاحيفات، عين دلاغ.

رابعا : آفاق التنمية المستدامة

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن لكنها اصطدمت بمعوقات حالت دونها تحقيق الهدف المنشود ومن بين المعوقات نجد[15]:

- **مشكل التصحر**: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة بالجزائر فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر؛

---

[14] وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة،" **دليل الطاقات المتجددة**"، 2007، ص 41.

[15] أسيا قاسيمي،" **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**" مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني (السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي)التحديات ،التوجهات ، الأفاق ،باجة (تونس) 26-27 أفريل 2012، ص ص: 15- 16.

- **مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية** : هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات ولقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، ويتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي؛

- **تلوث البيئة:** تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن والعناية الصحية الطاقة والمياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية. فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962 م – 2002 م من 6 مليون إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنوياً، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م؛

- **تلوث الهواء**: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب، ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و29 ألف طن فضلات سامة؛

- **تلوث المياه:** يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته، التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية. وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة و45 % ذات نوعية مرضية بينما 15% ذات نوعية رديئة. وفيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة وبعض المدن الساحلية

الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا.

- **كذلك هناك مجموعة من التحديات والمتمثلة في[16]:**
- **قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة :** تمتلك الجزائر ثروة نفطية وغاز طبيعي هام. مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد والصلب وقطاع البتروكيمياء، وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات وقد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من إنبعاث الغازات؛
- **النمو الديمغرافي** : تشكل الضغوطات الديمغرافية من أهم أسباب المشاكل البيئية، وقد أدى توسع العمران إلى تقليص الغابات بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة لزيادة استهلاك الطاقة؛
- **سوء التهيئة العمرانية المنجزة** : عدم مراعاة للمقاييس العصرية للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي والمساحات الخضراء.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى ان التنمية المستدامة تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها وذلك بتحقيق تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف من قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان في المستقبل.

إن التنمية المستدامة تبقى بعيدة كل البعد عن الأهداف والمساعي التي سطرت من أجلها هذا في اختلاف وتضارب المصالح لبعض البلدان وخاصة المتقدمة وكذلك في تضارب مصالح دول الشمال والجنوب انطلاقا من أن الدول المتخلفة تسعى للتقدم ومواكبة الشمال وذلك بتطوير وتقوية اقتصادها والذي يتعارض في بعض الأحيان مع حماية البيئة. اضافة إلى أن الدول المتخلفة تحمل الدول المتقدمة مسؤولية تدهور البيئة في بلدانها وعليها أن تدفع من أجل التخلص من الأضرار التي سببتها. ولتحقيق التنمية العربية المستدامة دون النظر إلى المجتمعات المتقدة وانتظار يد المساعدة نوجز اعض الحلول في مجموعة النتائج التالية:

---

[16] مراد ناصر،" **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة، مجلة التواصل عدد26/ جوان 2010، ص ص: 150- 151.

- تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة والعدالة الاجتماعية مع ضرورة ربط حرية التجارة بالتنمية المستدامة وجعل العولمة عنصرا إيجابيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- وضع استراتجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة في المنطقة العربية؛
- دعم وتطوير المؤسسات التنموية البيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية؛
- تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها وإتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وأساليب الانتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الانتاجية؛
- وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية؛
- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف لخدمة المصالح العربية؛
- تعزيز التعاون الاقليمي في مجال المحافظة على البيئة؛
- تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الانسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة للحفاظ على التماسك الأسري؛
- تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة؛
- دعم مبادرات الشراكة بين الدول النامية والدول الصناعية والشراكة بين الدول ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على أن تكون هذه الشركات عادلة وغير انتقائية ولا تتضمن شروط سياسية واقتصادية؛

توفير المساعدات الفنية لتقوية قدرات الدول العربية بما في ذلك القدرات البشرية والمؤسسية للإدارة الفعالة للكوارث تتضمن المراقبة والإنذار المبكر.

المراجع:

1) إتحاد الاقتصاديين العرب،" **المشكلات الاقتصادية المعاصرة و مستقبل التنمية العربية**"، دار الرازي ، الكويت، الجزء الثاني1988.
2) أسماء مطوري، (**الرابطة الولائية للفكر والابداع**)، الثقافة البيئية الوعي الغائب، مطبعة مزوار للنشر والتوزيع، الوادي، 2008.
3) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر.
4) لسان العرب، نفس المرجع، الجزء الثاني عشر.

5) ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم،"**التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
6) عمار عماري،"**إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**"، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر07-08 أفريل 2008.
7) دوجلاس موسشين،"**مبادئ التنمية المستدامة**"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.
8) دوناتو رومانو، "**الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**"، وزارة الزراعة ولاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية.
9) الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السنبل، "**دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي،(الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.
10) عبد القادر عوينان،" **تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة** "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص :نقود مالية وبنوك،جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008.
11) أ. زرمان كريم، " **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009** "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع ، المركز الجامعي خنشلة، جوان 2010.
12) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، " **التنمية المستديمة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدواتها**"، دار صفاء للنشر، 2007.
13) المجلس الأعلى للتعليم،" **التنمية المستدامة**"،مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 2002.
14) رواء زكي يونس الطويل، " **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي(في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان)**"، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، 2009.
15) خبابة صهيب،" **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في الأورو الأورو مغاربية**"، "**دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2011/ 2012 156.
16) أوشن حنان، " **الطاقة البديلة وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بالجزائر**"، جامعة عباس لغرور خنشلة،
17) وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة،" **دليل الطاقات المتجددة**"، 2007.
18) اسيا قاسيمي،" **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**" مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني (السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي)التحديات ،التوجهات ، الافاق ،باجة (تونس) 26-27 افريل 2012

19) مراد ناصر،" **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة، مجلة التواصل عدد26/ جوان 2010.